E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/31/13
30 November 2023
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الحادية والثلاثون
القاهرة، 16-18 كانون الأول/ديسمبر 2023

البند 14 من جدول الأعمال المؤقت

أداء البرنامج في الفترة 2020-2023

موجز

تواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اعتبار تقييم النتائج المحققة في تنفيذ برنامج عملها أولوية قصوى، التزاماً منها بنهج الإدارة على أساس النتائج الذي تنتهجه منظومة الأمم المتحدة. ويعرض هذا التقرير بعض الإنجازات والدروس المستفادة من خلال تنفيذ الإسكوا لبرنامج عملها في الفترة 2020-2023. ويسلّط الضوء على أهم النتائج المحققة ضمن كلٍّ من البرامج الموضوعية الفرعية الستة في هذه الفترة.

واللجنة مدعوّة إلى استعراض هذه الوثيقة وتقديم ملاحظاتها بشأنها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- الإدارة التنفيذية	9-3	3
ثانياً- التوجه العام	12-10	5
ثالثاً- أبرز النتائج المحققة	13	5
رابعاً- التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	16-14	9
خامساً- الشراكات	17	10
سادساً- الإدارة التكيفية	21-18	10
سابعاً- الخلاصة	23-22	11

مقدمة

1- تماشياً مع نهج الإدارة على أساس النتائج المعتمد في منظومة الأمم المتحدة، وانطلاقاً من جهود الإصلاح والنموذج التشغيلي الجديد الذي أقرّته الدول الأعضاء في عام 2019، لا تزال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ملتزمة بمواصلة رصد وتقييم التقدّم حسب خططها البرنامجية السنوية، ولا سيما النتائج المحققة، المقررة وغير المقررة.

2- تستند هذه الوثيقة إلى تقييم ذاتي أجرته الأمانة التنفيذية للإسكوا لتستعرض بعض الإنجازات الرئيسية والممارسات الجيدة والدروس المستفادة خلال الفترة 2020-2023. وتتناول بشكل خاص التوجه العام وإدارة الخطة البرنامجية للإسكوا، وتتوقف عند النتائج الرئيسية المحققة ضمن كل من البرامج الموضوعية الفرعية الستة. والغرض الرئيسي منها المساهمة في تعزيز المساءلة. واللجنة مدعوّة إلى استعراض هذه الوثيقة وتقديم تعليقات وتوجيهات حول الأداء العام للأمانة التنفيذية للإسكوا وكلٍّ من البرامج الفرعية.

أولاً- الإدارة التنفيذية

3- صادقت اللجنة على توسيع عضويتها لتشمل الجزائر والصومال في كانون الأول/ديسمبر 2019، وجيبوتي في كانون الأول/ديسمبر 2022. وللوفاء بالالتزامات البرنامجية الإضافية الناجمة عن توسيع العضوية، استخدمت إلى حدّ كبير الموارد والقدرات المتوفرة.

4- وبعد اعتماد اللجنة للقرار 335 (دإ-6) المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعيدت صياغة الخطة البرنامجية للإسكوا ضمن ستة برامج فرعية. وفي الوقت نفسه، نفّذت الإسكوا نموذجها التشغيلي الجديد، وهو يتخذ نهج المشاريع لتنفيذ البرامج ومقاربة أكثر مرونة وسرعة في إدارة الموارد. وبعد أربع سنوات من تنفيذ النموذج التشغيلي الجديد، تبيّن أنه يسهم في زيادة المساءلة عن النتائج المحققة؛ ويعزّز الإدارة التكيفية للخطة البرنامجية في ظلّ ظروف استثنائية، مثل جائحة كوفيد-19 أو الحرب على غزة؛ ويشجع على تعميم القضايا العابرة للقطاعات، مثل قضايا الجنسين والإعاقة، ضمن التزام اللجنة بمبادئ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

5- وواصلت الإسكوا، طوال الفترة التي يشملها هذا التقرير، الاضطلاع بدور ريادي في منظومة الأمم المتحدة من حيث تحديث الإدارة وإدارة البرامج. وبحلول عام 2021، أطلقت اللجنة روبوتات في نظام "أوموجا"، وهو نظام التخطيط المركزي للموارد على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة، ما أدى إلى تحقيق كفاءات كبيرة في العمليات الإدارية الرئيسية، مثل السفر والتوظيف. كما أطلقت على نحو تجريبي النظام المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ، الذي حسّن إدارة الدورة البرنامجية.

6- وفي أوائل عام 2023، أجرت الإسكوا، كأول كيان ضمن الأمانة العامة للأمم المتحدة، استعراضاً تجريبياً للإنفاق واستكملته بنجاح كجزء من عملية صياغة الخطة والميزانية البرنامجيتين المقترحتين لعام 2024، لتصير أول كيان ينفذ توجيهات الدول الأعضاء الواردة في قرار الجمعية العامة 77/262 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022 (الفقرة 20). وبفضل استعراض الإنفاق، تمكّنت اللجنة من تحسين المواءمة بين خطتها البرنامجية

والميزانيات المقترحة، واقتراح سبل لزيادة الكفاءة من خلال مثلاً توحيد مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وحدة إدارية واحدة.

7- وفي آذار/مارس 2022، أكملت الإسكوا بنجاح عمليات نيل شهادات المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 14001 و26000 و9000، تأكيداً على التزامها بإدارة مسؤولياتها البيئية والاجتماعية، والتحسين المستمر لمنتجاتها وخدماتها.

8- كما وسّعت الإسكوا عمليات مركز الخدمات الإقليمي، لتزيد من الدعم الإداري الضروري لكيانات الأمم المتحدة الأخرى. واستفادت اللجنة من خبراتها في دعم وبناء قدرات عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة في المنطقة والعالم على إنجاز عمليتي الإدارة المركزية للمخاطر وبيان الرقابة الداخلية، وهما عمليتان حيويتان لكفالة استمرارية الأعمال، لا سيما في بيئات العمل الصعبة.

9- وانطلاقاً من التزام الإسكوا بالتعلم في إطار المنظمة، واصلت العمل على تحسين العمليات الداخلية، والاستجابة للتوصيات الصادرة عن عمليات التدقيق والتقييم والدراسات التي تجريها الهيئات الرقابية القائمة والمقيّمون المستقلون. وإضافة إلى عمليات الاستعراض التي أنجزها مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، أجرت اللجنة التقييمات الذاتية المستقلة التالية في الفترة 2020-2023:

- في عام 2020: تقييم المشاريع الأربعة المنجزة التالية المموّلة من حساب الأمم المتحدة للتنمية: "تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030: تعزيز قدرات البلدان العربية"، و"تيسير تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي"، و"تعزيز الأمن الغذائي والمائي من خلال التعاون وتنمية القدرات في المنطقة العربية"، و"تعزيز التنمية المؤسسية للنُّهُج القائمة على المشاركة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا".
- وفي عام 2021: تقييم المشروع التالي المموّل من حساب الأمم المتحدة للتنمية: "تعزيز العدالة الاجتماعية في بلدان مختارة في المنطقة العربية"؛ ومشروعي الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا والحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي؛ والمرحلة الأولى من دراسة "تقييم أثر السياسات".
- في عام 2022: تقييم المشاريع الثلاثة التالية المموّلة من حساب الأمم المتحدة للتنمية: "رفع كفاءة استخدام الطاقة في القطاعين السكني والخدمي في المنطقة العربية"، و"معالجة تحديات النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة في منطقة الإسكوا"، و"تعزيز مرونة واستدامة القطاع الزراعي في المنطقة العربية"؛ تقييم مشترك نهائي لمشروع المبادرة الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقة المتجددة صغيرة النطاق في المناطق الريفية في المنطقة العربية والملحق به؛ وتقييم حافظة التعلم الإلكتروني في الإسكوا والمرحلة الثانية من دراسة "تقييم أثر السياسات" التي تركز على النهج السلوكية.
- في عام 2023: تقييم استراتيجية استخدام البيانات في اللجنة ومراجعة قسم الدعم للإدارة التنفيذية.

ثانياً- التوجه العام

10- تتمحور الخطة البرنامجية للجنة للفترة 2020-2023 حول تقديم الدعم للدول الأعضاء لتحقيق أهدافها وأولوياتها الوطنية في ضوء خطة عام 2030 وأهدافها. ويتوافق الدعم المقدّم مع ولايات الإسكوا، ويشمل ما يلي: تحسين المنهجيات القائمة ووضع منهجيات جديدة لتحليل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وإنتاج المعارف، بالاستناد إلى تحليل البيانات والاتجاهات والتحديات والفرص، بهدف التوصل إلى حلول وتوصيات قابلة للتطبيق في مجال السياسات العامة؛ تقديم الخدمات الاستشارية والخبرة التقنية عند الطلب؛ بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ تشجيع الحوار الشامل للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المهمة الإقليمية ودون الإقليمية والعابرة للحدود؛ دعم إنتاج البيانات ونشرها، بما في ذلك بيانات أهداف التنمية المستدامة؛ وتقديم الدعم للاستعراضات الوطنية للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030.

11- وارتكزت الجهود على التزام الإسكوا بدعم نُهج التنمية القائمة على المبادئ، ولا سيما الالتزام بعدم إهمال أحد، وتشجيع مساهمة جميع جهات الحكومة والمجتمع بتحقيق الأهداف وصون حقها بالمساءلة والملكية. ودعمت اللجنة الدول الأعضاء في تحديد مصادر مبتكرة لتمويل المبادرات الإنمائية، ضمن الميزانيات الوطنية القائمة ومن خارجها (مثل مرصد الإنفاق الاجتماعي التابع للإسكوا وآلية مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة)، وساهمت في الجهود العالمية المبذولة في هذا الصدد. كما قدّمت الإسكوا دعماً مخصصاً للدول الأعضاء الخمس الأقل نمواً (جيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن) ضمن برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031.

12- وعملت الإسكوا على تطوير أدوات محاكاة السياسات القائمة واستحدثت أدوات جديدة نظراً لأهميتها في تمكين اللجنة من تزويد الدول الأعضاء بخيارات في السياسة العامة في الوقت المناسب وحسب السياق. وتقدّم هذه البوابات التفاعلية المدعومة بالتكنولوجيا أدلة عند الطلب، فتدعم صنع السياسات في المنطقة العربية. وأنشأت الإسكوا أيضاً مستودع المعارف الإقليمي العربي (منارة) وبوّابة التعلّم الإلكتروني التي تتيح فرصاً ليطوّر موظفو الخدمة المدنية والمتخصصون في مجال التنمية قدراتهم (الإسكوا-تعلّم). كما قامت باستثمارات كبيرة لإنشاء قاعدة بيانات إقليمية جامعة للبيانات الإنمائية.

ثالثاً- أبرز النتائج المحققة

13- للمساهمة في تحقيق الأهداف ضمن كلٍّ من البرامج الفرعية الستة، نفّذت اللجنة بين عامي 2020 و2023 مجموعة واسعة من المبادرات في مجال التنمية المستدامة والتقدّم في تنفيذ خطة عام 2030، على المستويين الوطني والإقليمي. وفي ما يلي بعض النتائج الرئيسية التي أسهمت الإسكوا في تحقيقها:

(أ) ضمن **البرنامج الفرعي 1 بشأن تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية**

- في عام 2020: وضعت دولة واحدة من الدول الأعضاء (تونس) مخططين واسعي النطاق يتيحان للمستخدمين النهائيين الوصول إلى الحوافز وأدوات التمويل والمساعدة في تنفيذ التجهيز التحسيني الحراري للمباني ونشر المعدات/الأجهزة الموفرة للطاقة؛ وتمكّنت 22 دولة من الدول الأعضاء

من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأثر جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والمبادرات الرامية إلى التخفيف من حدّته.

- في عام 2021: استفاد 285 فرداً، من بينهم 259 امرأة، من 30 مبادرة لبناء القدرات على استخدام الطاقة المتجددة في القطاعات الإنتاجية؛ واعتمدت جميع الدول الأعضاء ثلاثة قرارات وزارية لتعزيز التنسيق بين القطاعات من أجل تحسين الأمن المائي والغذائي في المنطقة العربية.
- في عام 2022: قدّمت سبع دول أعضاء (الأردن وتونس والجزائر والعراق وعُمان ولبنان ومصر) 26 مشروعاً للتمويل في مجال تغيّر المناخ للمستثمرين المحتملين؛ وأقرّت خمس دول أعضاء (الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين وليبيا) بأهمية المياه الجوفية العابرة للحدود لتأمين احتياجاتها من المياه العذبة على المديين المتوسط والطويل.
- في عام 2023: قدّمت خمس دول أعضاء (الأردن وتونس ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية) التزاماتها في مجالي المياه والمناخ إلى الجهات المانحة المحتملة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وصناديق المناخ في المنتدى العربي لتعبئة التمويل المناخي من أجل المياه.

(ب) ضمن **البرنامج الفرعي 2 بشأن العدل بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة للجميع**

- في عام 2020: اعتمدت الدول الأعضاء 133 سياسة وبرنامجاً وإجراءً بشأن الهجرة تتماشى تماماً مع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛ وشرعت دولتان من الدول الأعضاء (الأردن والسودان) في إجراء تقييم لأطر الحماية/المساعدة الاجتماعية؛ واستفاد كبار المسؤولين ورئيسات ورؤساء الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في المنطقة العربية من المشورة في مجال السياسات لمعالجة آثار جائحة كوفيد-19 من منظور نوع الجنس؛ وأكمل نحو 25,000 فرد في لبنان، لا سيما من الشباب والنساء، أكثر من 40,000 دورة (ما مجموعه 500,000 ساعة تعليمية) نتيجة لمبادرة تعلم إلكتروني أطلقت بالشراكة مع وزارة العمل وكورسيرا.
- في عام 2021: اعتمدت الدول الأعضاء 67 سياسة وتشريعاً تتناول المساواة بين الجنسين وتشجّع على تمكين النساء والفتيات؛ واستخدمت 78 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في المنطقة العربية النموذج الأولي للمنصة الإلكترونية للتمكين ومجموعة أدوات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- في عام 2022: حدّدت الدول الأعضاء موقفاً موحداً بشأن ضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية للجميع، قبل منتدى استعراض الهجرة الدولية؛ وعززت الدول الأعضاء في أفريقيا والمنطقة العربية الحوار والتعاون عبر الحدود بشأن الهجرة؛ ووضعت ثلاث دول أعضاء إضافية (الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق) سياسات وطنية بشأن الشيخوخة.
- في عام 2023: قدّمت دولة واحدة من الدول الأعضاء (لبنان) قوانين بشأن المساواة بين الجنسين والأسرة لاعتمادها من قبل البرلمان، ترتكز على الاعتراف باقتصاد الرعاية كركيزة أساسية لتمكين المرأة اقتصادياً؛ وحدّدت دولتان من الدول الأعضاء (الأردن ومصر) التحسينات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية نظم الحماية الاجتماعية.

(ج) ضمن **البرنامج الفرعي 3 بشأن الازدهار الاقتصادي المشترَك**

- في عام 2020: صمّمت دولتان من الدول الأعضاء (تونس ومصر) ونفذت تدابير مستدامة مالياً للتخفيف من آثار كوفيد-19؛ واعتمدت سلطات مرفأ بيروت توصيات تتعلق بتحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية واعتماد أحدث التكنولوجيات لوضع مخطط رئيسي محدّث لإعادة إعماره.
- في عام 2021: انضمّت دولتان إضافيتان من الدول الأعضاء (العراق ومصر) إلى اتفاقية النقل البري الدولي؛ واستكملت دولتان من الدول الأعضاء (الأردن وتونس) تحليل بيانات الإنفاق العام، باستخدام أداة رصد النفقات الاجتماعية.
- في عام 2022: أقدمت 100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بما في ذلك 46 مؤسسة مملوكة من نساء، من 15 دولة عضو وقطاعاً، بما في ذلك الزراعة وتجارة التجزئة والخدمات، على ممارسة الأعمال عبر الإنترنت؛ ووضعت دولة واحدة من الدول الأعضاء (الأردن) برنامجاً مقترحاً لمقايضة الديون تقدّر قيمته بمليار دولار لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة في الفترة 2022-2030؛ وشرعت دولتان من الدول الأعضاء (تونس ومصر) بتفعيل مبادرة مقايضة الديون مقابل تمويل العمل المناخي.
- في عام 2023: وضعت دولة واحدة من الدول الأعضاء (مصر) أول استراتيجية وطنية متكاملة للتمويل في المنطقة. وتمكنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (على الصعيد العالمي) من الوصول إلى منهجية الإسكوا وأدواتها لدعم وضع استراتيجيات وطنية متكاملة لتمويل التنمية؛ وأحرزت دولة واحدة (الإمارات العربية المتحدة) من الدول الأعضاء تقدماً كبيراً في ترتيبها حسب المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، من المرتبة 120 إلى المرتبة 68.

(د) ضمن **البرنامج الفرعي 4 بشأن الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا**

- في عام 2020: اعتمدت 22 دولة عضو في جامعة الدول العربية الرؤية الشاملة والإطار الأولي الذي تقوم عليه الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمكنت الدول الأعضاء من الوصول إلى أداة تتبُّع الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد-19؛ واستعد 16 بلداً عربياً لإجراء تعدادات السكان والمساكن باستخدام تكنولوجيات جديدة؛ وأُطلق مركز البيانات، وهو مستودع معلومات وبيانات متاح للعموم.
- في عام 2021: وُضعت أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في 10 دول أعضاء على أساس تحليلات قطرية مشتركة، مدعومة بمعلومات إحصائية مخصصة.
- في عام 2022: تمكنت هيئة إدارة الكوارث في دولة واحدة من الدول الأعضاء (مصر) من الوصول إلى تحليل جغرافي مكاني محلي، ما يسمح بتحسين الاستجابة للكوارث الطبيعية في المستقبل؛ وتمكنت الدول الأعضاء من الوصول إلى إتاحة منصة إقليمية تستند إلى صور الأقمار الصناعية وأدوات رسم خرائط لمواقع الفيضانات؛ وازداد توفر البيانات القطرية للبلدان العربية في قاعدة البيانات العالمية الرسمية لأهداف التنمية المستدامة إلى 60 في المائة.

- في عام 2023: استخدمت 10 دول أعضاء (الأردن والبحرين والسودان والعراق وعُمان ودولة فلسطين وقطر والكويت ومصر والمغرب) مؤشر أسعار الاستهلاك الموحد لدعم اتخاذ القرار على أساس البيانات وصنع السياسات المتعلقة بالاقتصادات والتجارة الوطنية والعابرة للحدود؛ واعتمدت الدول العربية الأجندة الرقمية العربية. ووضعت دولة إضافية من الدول الأعضاء (دولة فلسطين) استراتيجية وطنية للتنمية الرقمية.

(هـ) ضمن **البرنامج الفرعي 5 بشأن تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة**

- في عام 2020: عززت الدول الأعضاء قدرتها على وضع سياسات مرتكزة على الأدلة تهدف إلى معالجة العواقب الفورية والطويلة المدى للجائحة، مع البقاء على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030.
- في عام 2021: رحبت الدول الأعضاء بتوصيات في مجال السياسات العامة بشأن الحلول الرامية إلى التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، وقام أصحاب المصلحة الحكوميون في دولتين من الدول الأعضاء (الأردن والعراق) بالتنسيق بشأن عمليات الاستعراض الوطني الطوعي وإعداد التقارير الوطنية بشأن أهداف التنمية المستدامة.
- في عام 2022: حدّدت وزارات التخطيط والمالية في خمس دول أعضاء (الأردن والعراق ولبنان ومصر واليمن) معاً الأولويات لمواءمة الميزانيات الوطنية مع خطط التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة؛ وأدمجت دولة واحدة من الدول الأعضاء (الأردن) خطة عام 2030 في خطتها للتعافي من جائحة كوفيد-19 من أجل الإسراع بالتقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وقامت دولة واحدة من الدول الأعضاء (دولة فلسطين) بتقييم مدى دمج خططها واستراتيجياتها القطاعية للتعافي من كوفيد-19 لأهداف التنمية المستدامة.
- في عام 2023: حدّدت دولتان من الدول الأعضاء (الأردن ومصر)، في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، التزاماتهما الوطنية للإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030؛ واستفادت دولة إضافية من الدول الأعضاء (عُمان) من تحليل التنبّؤات والدعم في هذا المجال لتحديد فرص الاستثمار والإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ واستفادت دولتان إضافيتان من الدول الأعضاء (دولة فلسطين واليمن) من التعلم من الأقران في سياق الاستعراضات الوطنية الطوعية.

(و) ضمن **البرنامج الفرعي 6 بشأن الحوكمة ومنع نشوب النزاعات**

- في عام 2020: استخدمت ثلاث دول أعضاء (العراق ودولة فلسطين واليمن) منهجية تقييم الفجوات لتحديد الثغرات المؤسسية الرئيسية المرتبطة بالأزمة أو النزاع أو الاحتلال. وزادت من فهمها وقدرتها على دعم تقديم الخدمات المنسقة والفعالة في سياق جائحة كوفيد-19.
- في عام 2021: قدّمت أربعة بلدان عربية من أقل البلدان نمواً (السودان والصومال وموريتانيا واليمن) رؤية مشتركة للفترة 2021-2030 في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً؛ وصادقت أربع دول أعضاء (الإمارات العربية المتحدة والجزائر والكويت والمغرب)

على مجموعة من التوصيات بشأن تقييم المنافسة، تستند إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

- في عام 2022: اتفقت أربعة بلدان عربية من الأقل نمواً على التشديد على الحاجة إلى التعافي بقيادة المؤسسات الوطنية باعتماد نهج متكامل للمساعدة الإنسانية والتنمية والسلام، كجزء من برنامج عمل الدوحة؛ وأجرى بلد عربي من الأقل نمواً (اليمن) حواراً تقنياً شاملاً بشأن رؤية للتعافي والتنمية؛ واستخدمت المؤسسات الوطنية وشركاء التنمية الدوليون في دولة من الدول الأعضاء (اليمن) منصةً إلكترونية مخصصة لتنسيق برامج تطوير القدرات؛ وأدمجت دولة إضافية من الدول الأعضاء (لبنان) في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية، أداة متطورة لتقييم المخاطر، تعالج العوامل العابرة للحدود المسببة للمخاطر ولمَواطن الضعف في سياق النزاع وخارجه؛ وأطلقت منصة إقليمية للحوار التقني تتيح تبادل الآراء بين الأقران في الدول الأعضاء بشأن إدارة المخاطر العابرة للحدود.
- في عام 2023: أنشأت دولة من الدول الأعضاء (ليبيا) فريقاً وطنياً معنياً بالمخاطر وفعّلت نهجاً استباقياً واعياً للمخاطر في صنع سياساتها الوطنية وفي التخطيط الإنمائي لمواجهة التحديات الحالية وتحسين القدرة على الصمود في وجه الصدمات؛ وأطلقت تسع دول أعضاء مبادرة لتفعيل تنفيذ النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام باعتماد نهج للأمن البشري يراعي المخاطر؛ وطبقت ثلاث دول أعضاء (لبنان ومصر واليمن) منهجية دليل تحديات التنمية لإجراء تقييمات وطنية، ومن ثم إصدار تقارير وطنية عن تحديات التنمية البشرية.

رابعاً- التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

14- اضطلعت الإسكوا بدور قيادي في المنطقة العربية في تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 72/279 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018. وفي إطار هذه الولاية الجديدة، تشارك الإسكوا في رئاسة منصة التعاون الإقليمي للدول العربية، وتساهم في عمل أمانتها المشتركة. وفي هذا الصدد، تواصل تخصيص الموارد لدعم التنسيق على الصعيد الإقليمي ومع مكاتب محدّدة للمنسقين المقيمين في المنطقة العربية، بما في ذلك دعم التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

15- وتشارك الإسكوا في تنظيم ائتلافات مواضيعية لكيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة بشأن العمل المناخي والهجرة والإدارة الاقتصادية، وتواصل المشاركة الفاعلة في الائتلافات المتعلقة بمواضيع المساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية. وتشمل بعض المخرجات الرئيسية لهذا العمل اجتماعاً وزارياً بشأن الحماية الاجتماعية، واستعراضات إقليمية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ومشاورات لإعطاء الأولوية لكفاءة استخدام الموارد والقدرة على الصمود في المجتمعات الريفية، وحلقات نقاش خلال المنتدى العربي السنوي للتنمية المستدامة.

16- وطوّرت الإسكوا، في إطار برنامجها العادي للتعاون الفني الذي يهدف إلى تقديم خدمات استشارية وتطوير قدرات الدول الأعضاء بناء على طلبها، منصة ترسل إخطارات إلى مكاتب المنسّقين المقيمين للأمم المتحدة عند تسجيل طلب من الدولة العضو التي تعمل فيها. وبذلك، يبلَّغ المنسّقون المقيمون بأنه طلب إلى الإسكوا تقديم الدعم في مجال من مجالات ولايتها، وأن بإمكانهم التواصل مع اللجنة لتنسيق الجهود.

خامساً- الشراكات

17- واصلت الإسكوا بناء الشراكات مع مجموعة واسعة من المنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والشركاء من غير الحكومات على المستوين العالمي والإقليمي عبر اتفاقات رسمية وغير رسمية. وتتيح هذه الشراكات للإسكوا توسيع نطاق أنشطتها المعيارية وفي مجال التعاون الفني، وتحويل المعرفة والمشورة إلى مبادرات واقعيّة، والوصول إلى الابتكارات النظرية والتطبيقية، وتيسير الحوار بين مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة. كما أنها تمكّن الإسكوا من تنفيذ عدد من عناصر خطتها البرنامجية بمزيد من الكفاءة والفعالية، وتفادي الازدواجية. واعتباراً من عام 2023، كثّفت الإسكوا جهودها لتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، بما في ذلك الشراكات مع مؤسسات التمويل الإنمائي في المنطقة، من أجل زيادة تمويل مبادرات التنمية.

سادساً- الإدارة التكيفية

18- تأثر مسار التنمية في المنطقة العربية على مدى السنوات الأربع الماضية بجائحة كوفيد-19، والنزاعات المستمرة والناشئة والحروب داخل المنطقة وخارجها، والانكماش الاقتصادي العالمي، ما أدى في كثير من الأحيان إلى تغييرات سريعة في الأولويات الوطنية ومزيد من القيود على الموارد المتاحة. وبذلت اللجنة جهوداً للحفاظ على المرونة وتكييف خطتها البرنامجية حسب السياق المتغيّر، بما في ذلك عن طريق تحويل الموارد المتاحة إلى الأولويات الناشئة، واعتماد أساليب بديلة لتنفيذ البرامج. فتمكّنت بذلك من تخفيف أثر الظروف على تحقيق النتائج المقرّرة، ومن تحقيق نتائج غير مقرّرة.

19- وعلى وجه التحديد، سارعت الإسكوا في بداية جائحة كوفيد-19 إلى دعم الدول الأعضاء للتخفيف من آثارها على المجتمعات والاقتصادات، بما في ذلك من خلال إصدار 12 موجزاً للسياسات حول مواضيع مختلفة، منها أثر الجائحة على الفئات المعرّضة للمخاطر (الشباب وكبار السن والنساء)، وعلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية (الأمن الغذائي والفقر، والاستقرار المالي، والموارد الطبيعية والتجارة)؛ وصياغة مقترحات للتعافي وإعادة البناء على نحو أفضل في المستقبل؛ وتطوير المرصد التفاعلي للاستجابات لجائحة كوفيد-19، الذي يحدّد ويصوّر استجابات سياسات المالية العامة والحماية الاجتماعية للجائحة في جميع أنحاء العالم، وييسّر التعلم من الأقران والحوار بشأن سياسات المالية العامة وخيارات الحماية الاجتماعية؛ ومن ثم دمج قضايا التعافي من الجائحة في التدخلات المقررة في مختلف مجالات العمل.

20- وفي أعقاب الحرب على غزة، أعدّت الإسكوا موجزات للسياسات بشأن آثارها المدمّرة وغير المسبوقة (E/ESCWA/CL6GCP/2023/Policybrief.1)، وآثارها على الفئات المعرّضة للمخاطر، لا سيما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة (E/ESCWA/CL2/GPID/2023/Policybrief.5). كما شاركت الإسكوا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد تقديرات كمية للآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين (E/ESCWA/UNDP/2023/Policybrief.1)، وعلى المنطقة ككل (يصدر قريباً). وتقدّم الأمانة التنفيذية للإسكوا وثيقتين إلى الدورة الحالية تلخّص فيهما موجزات السياسات والمبادئ التوجيهية والعناصر الأساسية للنظر فيها في مرحلة التعافي (E/ESCWA/31/8 وE/ESCWA/31/9). كما أنها تجري تحليلاً للنطاق غير المسبوق للحرب من حيث الوفيات (يصدر قريباً). وتهدف هذه الجهود المتواصلة إلى دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته في الدعوة إلى وقف العنف، وامتلاك جهود التعافي، والتخطيط لعملية إنمائية ترتكز على حقوق الإنسان وغيرها من المبادئ.

21- وعدّلت اللجنة، حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً، وسائل تنفيذ البرامج من المشاركة الحضورية إلى المشاركة الافتراضية/عن بعد أو المختلطة، مع التركيز على تنفيذ النواتج والأنشطة المقرّرة في الوقت المحدّد. ورغم أن المشاركة عبر الإنترنت حدّت من فعالية جهود بناء الثقة وتوافق الآراء والقدرات، والتعاون المتعدد الأطراف، وتبادل الممارسات الجيدة بين الأقران، أسهم نشر اللجنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأشكال الاجتماعات المختلطة إلى توسيع نطاق المشاركة، ولا سيما من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية، ما عزّز نهج "المجتمع بأسره" ومساهمته في النتائج الإنمائية. كما ساعد الانتقال إلى الأشكال الإلكترونية للمنشورات والمواد التقنية، ودورات التعلم الإلكتروني، بما في ذلك الدورات المفتوحة عبر الإنترنت، ومنصات التوجيه لبناء القدرات في تحقيق النتائج المذكورة.

سابعاً- الخلاصة

22- تسلّط هذه الوثيقة الضوء على بعض الإنجازات الرئيسية للإسكوا في الفترة 2020-2023. وهي لا تغطي جميع التحديات، علماً أن أهمّها خارج عن سيطرة الأمانة التنفيذية للإسكوا، بما في ذلك الأزمة المالية وعدم الاستقرار السياسي في لبنان؛ والحروب وتداعيات النزاعات وعدم الاستقرار السياسي في عددٍ من الدول الأعضاء. وكما ذكر آنفاً، تجري الإسكوا والهيئات المكلّفة من قبل الدول الأعضاء تقييمات شاملة بصورة روتينية للمشاريع والبرامج الفرعية والمبادرات والعناصر الإدارية، وتُستخلص الدروس منها. وإضافةً إلى ذلك، تتابع الأمم المتحدة النتائج التي تحققها فرادى الكيانات والمنظومة ككل، مما يزيد من تمكين الإدارة والتعلم التكيفيين.

23- ولا يمكن أن تعزى النتائج المذكورة في هذه الوثيقة إلى عمل الإسكوا وحدها، فهي تنبع من شراكات وثيقة مع حكومات الدول الأعضاء ومن جهود وطنية وإقليمية ودولية، بما في ذلك جهود كيانات أخرى من الأمم المتحدة وجهود شركاء التنمية. ومع ذلك، ترى الإسكوا أن ما تقدّمه من معرفة وتحليلات ودعم عملي وأدوات بهدف تسهيل صنع السياسات، وعلاقة الثقة التي نسجتها مع الدول الأعضاء فيها، قد ساهمت جميعها في تقدّم المنطقة العربية نحو تحقيق "خطتنا المشتركة".